شُبَه مُنكري مصدرية السُّنة في التشريع والرد عليها

The Doubts of those who Deny the Source of the Sunnah in Legislation and the Response

إعداد

الدكتور عبد الله البدري

دكتوراه في الشريعة (تخصص الفقه المقارن بالقانون)

أستاذ محاضر بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الشريعة

بفاس - المغرب

Badri Abdellah Doctorate in Sharia

(Comparative Jurisprudence and Law Specialization)

Lecturer at Sidi Mohamed Ben Abdellah University Faculty

of Sharia in Fez Morocco

212+ 6- 77-61-08-66-

abdellah.ebadrii@gmail.com

الملخص

يقوم بناء الشريعة على أصلين عظيمين لا يُهجران ولا يفترقان: القرآن والسُّنَّة. فالقرآن أصل الدِّين، والسُّنَّة أصله الثاني، ومنزلتها من القرآن أنها مبيّنة له، أو مستقلة بالتشريع. فلولا السُّنَّة؛ لاستعجم كثير من القرآن على الأمة، ولتعذر فهمه وتدبّره. لذلك اتفق علماء الأمة على حجيتها، وأنها متى ثبتت؛ فهي تشريع وهداية، وواجبة الاتباع لا محالة. كما اعتنوا بتبليغها عناية لم تعهد في أمة من الأمم، دون زيادة ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل، حتى مُنيت الأمة بمن حاولوا التشكيك في حجيتها، مستندين على جملة من الشُّبَه الواهية.

وتأتي هذه المداخلة بهدف إبراز جهود المحدثين في التصدي للشُّبه التاريخية المثارة حول مصدرية السُّنة، والكشف عن عوارها وافتقارها للضوابط العلمية المتعارف عليها. كما حاولت الإجابة عن سؤالات جوهرية، منها: هل استقوت هذه الشُّبه وصمدت أمام جهود الأئمة الأعلام أولي الألباب والأفهام؟ مع شد معاقد الإجابة بالنماذج التطبيقية والمُثُل الصالحة، مقتصرا على كل مفيد من تراثنا الفريد، ومنتهجا في ذلك المنهجين الوصفي الاستقرائي وفق ما يقتضيه المقام، لتخلص إلى أن السُّنة هي روح القرآن، ومفاتيح فهمه والعمل به. وهي أصل عظيم من أصول الدِّين، بل هي شطر الإيمان. والاقتصار على القرآن وحده رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة، ومنخلعين عن الجماعة. ولتحقيق هذه المقاصد؛ تنزّلت هذه المداخلة، راجيا المولى أن يرزقها التوفيق.

الكلمات المفتاحية : (شُبَه, مُنكري , مصدرية, السُّنة , الشريعة).

Abstract:

The Sharia is based on two great principles that cannot be abandoned or separated: the Qur'an and the Sunnah. The Qur'an is the origin of the religion, and the Sunnah is its second origin. Its status with respect to the Qur'an is that it explains it, or is independent in legislation. Were it not for the Sunnah, much of the Qur'an would have been difficult for the Ummah to understand and contemplate. Therefore, the scholars of the Ummah agreed on its authority, and that whenever it is proven, it is legislation and guidance, and must be followed without a doubt. They also took care to convey it with care that was not known in any other nation, without addition, fabrication, distortion or alteration, until the nation was afflicted with those who tried to cast doubt on its authority, relying on a number of weak doubts.

This intervention aims to highlight the efforts of the hadith scholars in confronting the historical doubts raised about the source of the Sunnah, and to reveal their flaws and lack of the accepted scientific controls. It also tried to answer fundamental questions, including: Did these doubts gain strength and withstand the efforts of the eminent imams, the possessors of intellects and understanding? While strengthening the answer with practical models and good examples, limiting myself to everything useful from our unique heritage.

Adopting the descriptive and inductive approaches in accordance with the requirements of the situation, to conclude that the Sunnah is the spirit of the Glorious Qur'an, and the keys to understanding it and acting upon it. It is a great foundation of the religion, indeed it is half of faith. Restricting oneself to the Glorious Qur'an alone is the opinion of people who have no morals, who are outside the Sunnah, and who have been separated from the community. To achieve these objectives, this intervention was submitted, hoping that God will grant it success.

Keywords: doubts, deniers of the Sunnah's authority in legislation, response to doubts.

المقدمة

يقوم بناء الشريعة على أصلين شريفين: القرآن والسُّنَّة. فالقرآن أصل الدين، ومنبع الصراط المستقيم، ومعجزة الإسلام العظمى، وآياته الباقية على وجه الدوام. والسُّنَّة أصله الثاني، ومنزلتها من القرآن أنها مبيّنة له، وشارحة لأحكامه، ومفصّلة لمجمله، وموضحة لمُشْكِله، ومقيّدة لمطلقه، ومخصصة لعامّه، ومبسطة لأصوله، ومتتمة أو مستقلة بالتشريع. قال تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النَّحل: ٤٤]، فلولا السُّنَّة؛ لاستعجم كثير من القرآن على الأمة، ولتعذر فهمه وتدبره. وهذه حقيقة عَلِمها الصحابة ومن جاء بعدهم. فقد روي الأوزاعي عن حسان بن عطية أنه قال: «كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ، ويحضره جبريل بالسُّنَّة التي تفسر ذلك». وعن مكحول قال: «القرآن أحوج إلى السُّنَّة من السُّنَّة إلى القرآن». وقال أحمد: «إن السُّنَّة تفسر الكتاب وتبيّنه».[1]

وقد انتهى العلماء المحققون إلى أن السُّنَّة الصحيحة حجة على جميع الأمة، سواء منها ما كان على سبيل البيان أو سبيل الاستقلال. ورأوا أن من يحكم خلاف هذا المذهب، غير خليق بالانتساب إلى هذا الدين. قال الشوكاني: «إن ثبوت حجية السُّنَّة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام».[2]

وأدلة القرآن والسُّنَّة تدل على أن كل ما جاء به الرسول ﷺ، وكل ما أمر به ونهى؛ فهو لاحق في الحكم بما جاء في القرآن.[3] فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عِمران: ٣١] وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النِّسَاء: ٥٨] ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحَشر: ٧].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٩/١.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٧/١.

(٣) الموافقات للشاطبي: ٣٢٢/٤.

ومن السُّنَّة، قال النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةُ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ**».[1] وقوله ﷺ: «**أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**».[2] فالسُّنَّة متى ثبتت عن المعصوم؛ فهي تشريع وهداية، وواجبة الاتباع لا محالة.

وقد عنيت الأمة الإسلامية بتبليغ هذين الأصلين عناية لم تعهد في أمة من الأمم، حفظا وفهما وفقها، دون زيادة ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل، حتى مُنيت الأمة بأعداء حاولوا تشكيك المسلمين في أساس دينهم. فكما حاولوا التشكيك في القرآن، من حيث تواتره، وإعجازه، وسلامته من الاختلاف والتناقض، وصلاحية أحكامه لكل زمان ومكان، حاولوا أيضا التشكيك في السُّنَّة، من خلال إنكار حجيتها، عبر إثارة جملة من الشُّبه الواهية.

لذلكم، جاءت هذه المداخلة، ليهدف مناط دعواها الكشف عن تلكم الشُّبه التاريخية المثارة حول مصدرية السُّنة، وإبراز جهود الأعلام المحدِّثين في التصدي لها، وبيان عوارها وافتقارها للضوابط العلمية المتعارف عليها.

كما حاولت الإجابة عن سؤال جوهري، وهو: هل استقوت هذه الشُّبه وصمدت أمام جهود الأئمة الأعلام أولي الألباب والأفهام؟ وهل يمكن للسُّنة مخالفة العقل؟ مع شد معاقد الإجابة بالمُثُل الصالحة، مقتصرا على كل مفيد من تراثنا الفريد، منتهجا المنهجين الوصفي التحليلي، والاستقرائي، وفق ما يقتضيه السياق. واقتضى النظر في هذا المقام، قصر الكلام على ثلاث شُبه، أفردت القول في كل شبهة على حدة. وفيما يأتي بيان مفصل لذلك.

الشبهة الأولى: النهي النبوي عن كتابة الحديث

من أبرز الشُّبه التي أستند إليها منكرو السُّنَّة، قولهم: لو كانت السُّنَّة حجة أو من أصول الدين؛ لما نُهي عن كتابتها وتدوينها، ولأُمر بمحو ما كتب، مستدلين بحديث أبي سعيد الخدْري رضي الله عنه الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ؛ فَلْيَمْحُهُ**».[3] ولَعَمِل الصحابة والتابعون على جمعها وتدوينها، لأن التأخر في كتابة السُّنَّة، يورث الشك وعدم القطع بثبوتها.

---

(١) جامع الترمذي، كتاب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع. وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) سنن أبي داود، أول كتاب السنة، باب لزوم السنة.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

وهذه شبهة قد حاد أصحابها عن سبيل الحق، وجانبوا طريق الصواب. فقد جاءت أحاديث كثيرة تؤكد الإذن النبوي في كتابة الحديث، منها: قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «**اكْتُبْ، فَوَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**».[1] وحديث أبي شاه الذي أمر فيه ﷺ أصحابه أن يكتبوا له خطبته عام الفتح.[2] كما رُوي عن أبي هريرة h أنه قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».[3]

وقد سعى العلماء للجمع والتوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن بتعليلات، وهو الأوْلى عند تعارض الأحاديث الصحيحة، ولا يصار إلى غيره مع إمكان القول به بدون تكلف، وأبرز تعليلاتهم: أن النهي عن كتابة السُّنَّة كان في الابتداء؛ خشية اختلاطها بالقرآن واشتباهه بها، ولما زال الاحتمال وأمن الالتباس؛ أذن ﷺ برواية أحاديثه وتدوينها. واعتبر ابن عبد البر، بعد أن نقل الروايات الدالة على كراهة الكتابة، أن من وجوه كراهة الكتابة، أن لا يتخذ مع القرآن كتابا يُضاهى به.[4] وقال البيهقي وابن الصلاح: «لعل النهي عن ذلك كان حين يخاف التباسه بالقرآن، والأذن فيه حين أمن ذلك».[5]

وحمل بعضهم النهي عن الكتابة على النسخ، وقرر أن النهي إنما كان أول الأمرين، ثم نسخ الحكم إلى الإذن بالكتابة. فقد نقل صاحب عون المعبود عن الخطابي قوله في توجيه المسألة: «أن يكون النهي متقدما، وآخر الأمرين الإباحة».[6]

وهو ما رجحه ابن حجر عند عرضه الاحتمالات فقال: «إن النهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها مع أنه لا ينافيها».[7]

وقال ابن القيم: «وقد صح عن النبي ﷺ النهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخر، فيكون ناسخا لحديث النهي».[8]

---

(١) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب في كتاب العلم.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب من قتل له قتيل فهو بِخَيْر النظرين.
(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم.
(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ٨٢/١.
(٥) الباعث الحثيث لابن كثير: ١٣٢.
(٦) عون المعبود لشرف الحق العظيم آبادي: ٥٨/١٠.
(٧) فتح الباري لابن حجر: ٢٠٨/١.
(٨) تهذيب السنن لابن قيم الجوزية: ٥٧٥/٢.

وعلّل السمعاني هذه المسألة من دون حمل على نسخ، ولا تصريح به، وصرح بأن النهي الوارد عن النبي ﷺ إنما كان في بداية الدعوة الإسلامية، كي لا يختلط الحديث بكتاب الله. فلما زال هذا الاحتمال وأمن اللبس، أذن لهم النبي ﷺ بالكتابة، فقال: «إن كراهية كتابة الأحاديث، إنما كانت في الابتداء كي لا تختلط بكتاب الله. فلما وقع الأمن عن الاختلاط، جاز كتابه».[1] وتبعه النووي في هذا التعليل فقال: «كان النهي أولا لما خيف اختلاطه بالقرآن، والإذن بعده لما أمن من ذلك».[2]

واستنبط العلماء عِللا أخرى للجمع بين أحاديث الإذن والنهي، عبّروا عنها في كتبهم بما يلي:

قال الخطابي: «وقد قيل: إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط به، ويشتبه على القارئ».[3] ومثله ابن القيم إذ قال: «وهذا كان في أول الإسلام خشية أن يختلط الوحي الذي يتلى، بالوحي الذي لا يتلى».[4]

وذكر الصنعاني أن النهي عن الكتابة، إنما كان في أول الأمرن بسبب أنه لم يكن قد اشتد إلْف الناس بالقرآن، ولم يذكر حفاظه والمتقنون له. فلما ألفه الناس، وعرفوا أساليبه، وكمال بلاغته، وحسن تناسب فواصله وغايته، صارت لهم ملكة يميزونه بها من غيره، فلم يخش اختلاطه بعد ذلك.[5] وبيّن البغدادي أن من العلل: لئلا يشتغل عن القرآن بسواه.[6]

واعتلّ ابن الصلاح بقوله: «ولعله أذن في الكتابة لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الأتكال عن الكتاب».[7] وعليه مشى ابن حجر، فقال: «النهي في حق من خشي الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن عليه ذلك».[8] واعتبر ابن عبد البر أن من وجوه كراهة الكتابة: اتكال الكاتب على ما كتب فلا يحفظ، فيقلّ

(١) أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني: ١٦٥.
(٢) المنهاج للنووي: ٢٤٥/١.
(٣) معالم السنن للخَطّابي: ١٨٤/٤.
(٤) زاد المعاد لابن قيم الجوزية: ٥٦٥/٣.
(٥) توضيح الأفكار للصنعاني: ٢١٨/٢.
(٦) تقييد العلم للخطيب البغدادي: ٥٧.
(٧) مقدمة ابن الصلاح: ٨٨.
(٨) فتح الباري لابن حجر: ٢٠٨/١.

الحفظ.[1] ومثلهم الخطيب حيث قال: «ونهي عن الاتكال على الكتاب؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل».[2]

وقد حكى ابن الصلاح إجماع المسلمين على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة.[3] وقال الكرماني: «كان بين السلف الاختلاف في كتابة غير القرآن، ثم أجمع المسلمون على جوازها، بل على استحبابها».[4]

وممن حكى هذا الاتفاق أيضا ابن القيم، فقال: «وقع الاتفاق على جواز الكتابة وإبقائها، ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل».[5] ومثله ابن كثير قائلا: «وقد حكي إجماع العلماء في الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث، وهذا أمر مستفيض شائع ذائع، من غير نكير».[6]

وقد أشار بعض المعاصرين إلى ملمح لطيف في هذه المسألة، وهو أن النهي عن الكتابة لا يدل على عدم حجيتها، وأن صيانة الحجة إنما تحصل بعدالة حاملها، ألا ترى أن اليهود والنصارى كانوا يكتبون التوراة والإنجيل، ومع ذلك وقع التبديل والتغيير فيهما لما تجردوا من صفة العدالة... كما أن الكتابة ليست من لوازم الحجية، وأن صيانة الحجة غير متوقفة عليها... وأن الكتابة لا تفيد القطع؛ لأن احتمال التغيير والخطأ باق وإن كان ضعيفا لوجود العدالة... والحفظ أعم من الكتابة فائدة وأجدى نفعا؛ لأن الحفظ في الغالب لا يكون إلا مع الفهم وإدراك المعنى والتحقق منه.[7]

وكان للصحابة في العصر النبوي صحف مكتوبة جمعوا فيها أحاديث كثيرة، من أشهرها:

- (الصحيفة الصادقة) التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه من رسول الله ﷺ،[8] وقد اشتملت على ألف حديث، كما يقول ابن الأثير.[9]

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٨٢/١.

(٢) تقييد العلم للخطيب البغدادي: ٥٧. وانظر المحدث الفاصل للرامهرمزي: ٣٧٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ١٨٢-١٨٣. والباعث الحثيث: ١٣٢.

(٤) الكواكب الدراري للكرماني: ١٢٤/٢.

(٥) تهذيب السنن لابن القيم: ٥٧٧/٢.

(٦) الباعث الحثيث لابن كثير: ١٣٢.

(٧) انظر: الرد على من ينكر حجية السنة: عبد الغني عبد الخالق، ص: ٤٠٦ وما بعدها بتصرف بالحذف.

(٨) مسند البزار، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ٣٧٤/٦.

(٩) أسد الغابة لابن الأثير: ٢٣٣/٣.

- صحيفة علي h كتب فيها بعض أحاديث الأحكام بعد وفاة النبي ﷺ.[١]

- صحيفة جابر h كانت معروفة مشهورة بين الناس، ويرى مسلم في صحيحه أنها في مناسك الحج.[٢]

وعني ابن عباس h بكتابة الكثير من سنة الرسول ﷺ وسيرته، في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم، ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن، تعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها حتى امتلأت كتب التفاسير والحديث بمسموعات ابن عباس ومروياته.[٣]

وكان سعد بن عبادة الأنصاري h يملك صحيفة، جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وسننه.[٤] وكذلك سمرة بن جندب h، قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة.[٥]

وصحيفة أبي هريرة h رواها عنه تلميذه التابعي همام بن منبه، كان لها مكانة خاصة في تدوين الحديث، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودوّنها همام عن أبي هريرة، فكانت جديرة باسم «الصحيفة الصحيحة». وهي برمتها ماثلة في مسند أحمد، وأن كثيرا من أحاديثها مروي في صحيح البخاري في أبواب مختلفة، وتعداد هذه الصحيفة ١٣٨ حديثا.[٦]

وشاعت في عصر الصحابة صيحفة خطيرة الشأن، أمر النبي ﷺ نفسه بكتابتها في السنة الأولى للهجرة، فكانت أشبه شيء بـ «دستور» للدولة الفتية الناشئة آنذاك في المدينة: وهي الصحيفة التي دوّن فيها كُتّاب رسول الله حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة.[٧]

وقد أحصى محمد الأعظمي الصحابة الذين كانوا يكتبون أو كانت لهم صحف، فبلغ عددهم اثنين وخمسين صحابيا.[٨]

ونظم السيوطي حكم هذه المسألة وتعليلات العلماء فيها بقوله:

كِتَابَةُ الْحَدِيثِ فِيهِ اخْتُلِفَا ثُمَّ الْجَوَازُ بَعْدُ إِجْمَاعًا وَفَى
مُسْتَنَدُ الْمَنْعِ حَدِيثُ مُسْلِمِ: «لا تَكْتُبُوا عَنِّيَ» فَالْخُلْفُ نُمِي

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم. ومسلم في كتاب الحج، باب فضل المدينة.
(٢) الطبقات الكبير لابن سعد: ٢٥٢/٩.
(٣) المصدر نفسه: ٣٢٠/٢.
(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد.
(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر: ١٩٨/٤.
(٦) علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح: ٣٢/١.
(٧) السيرة النبوية لابن هشام: ١٠٨/٢.
(٨) دراسات في الحديث النبوي تاريخ تدوينه: محمد الأعظمي: ٩٢-١٤٢.

فَبَعْضُهُمْ أَعَلَّهُ بِالْوَقْفِ وَآخَرُونَ عَلَّلُوا بِالْخَوْفِ
مِنِ اخْتِلاطٍ بِالْقُرَانِ فَانْتَسَخْ لأَمْنِهِ، وَقِيلَ: ذَا لِمَنْ نَسَخْ
الكُلَّ فِي صَحِيفَةٍ، وَقِيلَ: بَلْ لآمِنٍ نِسْيَانَهُ، لا ذِي خَلَلْ[1]

وقال السخاوي ناظما:

وَاخْتَلَفَ الصِّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتْبَةِ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعُ
عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ اكْتُبُوا، وَكَتَبَ السَّهْمِي[2]

وحاصل المعنى: أن السلف قد اختلفوا في كتابة الحديث، فكرهها طائفة، وأباحها طائفة، ثم أجمعوا على جوازها. وجاء في الإباحة والنهي حديثان، فالإذن لمن خيف نسيانه، والنهي لمن أمن وخيف اتكاله، أو نهى حين خيف اختلاطه بالقرآن، وأَذن حين أَمِن. فزال الخلاف، وصار في المتأخرين جواز الكتابة أمرا مجمعا عليه.[3]

فإذا كان التدوين الرسمي لم يحصل في العهد النبوي، فإن الحقيقة التي لا ريب فيها، أن كثيرا من الأحاديث قد كتبت في ذلك العهد. وتلك نتيجة علمية باهرة، تقطع بتدوين الحديث في عصر مبكر، وتصحح الخطأ الشائع أن الحديث لم يدوّن إلا في أوائل القرن الهجري الثاني.

الشبهة الثانية: نقد السند دون المتن

لقد طعن منكرو السُّنة في منهج المحدِّثين في نقد مادة الحديث لتعويلهم على الإسناد فقط، دون النظر في المتن واللفظ، مما نتج عنه تصحيح كثير من المتون غير واقعية المعنى.

غير أن الناظر في التراث الحديثي، يدرك أن نقد المتن كان أول علوم الحديث وجودا في عصر الصحابة، فقد كان أبو بكر h أول من احتاط في قبول الأخبار والتحري،[4] كما في حديث ميراث الجدة التي جاءت تلتمس ميراثها.[5] كما سنَّ عمر h للمحدّثين التثبت في

(١) ألفية السيوطي: الأبيات: (٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥).
(٢) فتح المغيث للسخاوي: البيتان: (٥٥٩-٥٦٠).
(٣) تدريب الراوي للسيوطي: ٤٩٢/١.
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٩/١.
(٥) أخرجه الترمذي في كتاب الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة.

النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب.[١] وهو أول من عرض الروايات على نصوص وقواعد الدين، فما خالف منها ترك العمل به، فحينما سمع حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا، فلم يجعل رسول الله ﷺ لا سكنى ولا نفقة لها، قال عمر رضي الله عنه: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل.[٢]

وكان علي رضي الله عنه متحريا في الأخذ، بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث.[٣] وقد رد حديث معقل بن سنان في مهر من مات عنها زوجها، ولم يدخل بها، ولم يسمّ لها مهرا، وقال رضي الله عنه: «لا ندع كتاب ربنا لقول أعرابي بوال على عقبيه».[٤]

وقد أكثرت عائشة i من نقد المتون ومعارضتها، من ذلك حينما سمعت حديث عمر وابنه عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه». فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: «إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه». وقالت: «حسبكم القرآن».[٥]

وقد جمع الزركشي كتابا أسماه: (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة i على الصحابة)، واختصره السيوطي في كتاب أسماه: (عين الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة).

فهذا نقد بيّن لمتون الأحاديث، من خلال عرضها على كتاب الله. والإسناد أتى متأخرا عن ذلك أيام الفتنة، كما أشار إلى ذلك ابن سيرين بقوله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».[٦]

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي: ١١/١.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي: ١٤/١.

(٤) نيل الأوطار للشوكاني: ٢٣٦/١٢.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببكاء أهله. ومسلم في كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، في المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة.

وكذلك كان دأب ومنهج المحدثين من التابعين وتابعيهم، ومن أتى بعدهم. قال الربيع ابن خثيم: «إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها».[1]

وقد رد عروة بن الزبير h حديث: «**الصخرة عرش الله الأدنى**». وقال: «سبحان الله! ، وتكون الصخرة عرشه الأدنى».[2]

كما بذل العلماء المحدّثون جهودا كبيرة في نقد المتون وتمحيصها؛ كصنيعهم مع الأسانيد، حيث وضعوا قواعد كلية ضابطة، يعرف بها المتن السليم من العليل، واشترطوا مع عدالة الراوي: أن يكون ضابطا للرواية.[3]

ونشأت علوم ناتجة عن مقابلة المتن المروي مع الأحاديث الأخرى؛ كالمدرج، والمضطرب، والمقلوب، والمصحف. وعلوم أخرى تبحث في المتن من حيث درايته؛ كغريب الحديث ومختلفه، وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، ومُشْكِله ومُحكمه. كل ذلك بهدف تنقية السنة من الدخيل والعليل والمكذوب على الرسول. حتى قيل: إن العناية التي بذلها المؤلفون المسلمون لسُنّة نبيهم، لا يوجد لها مثيل في الدنيا.

قال المعلمي: «من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكتب العلل، وجد كثيرا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: «حديث منكر، باطل، شبه الموضوع، موضوع»؛ وكثيرا ما يقولون في الراوي: «يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث». ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى؛ ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل».[4]

وقال صبحي الصالح: «مقاييس المحدثين في السند لا تنفصل عن مقاييسهم في المتن، إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ٦٢.
(٢) المنار المنيف لابن قيم الجوزية: ٧٩.
(٣) المقدمة لابن الصلاح: ١٠٦/١.
(٤) الأنوار الكاشفة للمعلمي: ٢٦٤.

طريق صحيح».[1]

وألّف ابن قيم الجوزية كتابا أسماه: (نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول)، بيّن فيه رد العلماء لكثير من الأحاديث بالنظر إلى متونها. وضرب الخطيب في نقد المتون مع المحدثين بسهم، إذ ألّف كتابا سمّاه: (الفصل للوصل المدرج في النقل)، خص معظم أبوابه لتمييز ما أدرج في المتون من ألفاظ وليست منها. ومن ذلك أيضا: أنه تعرض لنقد بعض المتون في كتبه الأخرى، ومنها كتابه: (تاريخ بغداد). وبهذا يتقرر أن المحدثين أقاموا منهجهم النقدي على السند والمتن، فشمل السبر والتصحيح والتضعيف والإعلال كليهما، دون الاهتمام بجانب على حساب إغفال الجانب الآخر.[2]

الشبهة الثالثة: دعوى مخالفة السنة للعقل والحقائق العلمية

ومما يروّجه منكرو السنة: ادعاؤهم أن السنة ورد فيها أحاديث كثيرة تخالف العقل، وهدفهم إحداث ثُلْمة في صرح السُّنة، تضاف إلى ما قدموه من شبهات. والقصد هو تكذيب المعجزات المادية، التي أجراها الله على يد رسوله الكريم. وهي معجزات كثيرة، أوصلها البيهقي في كتابه: (دلائل النبوة) إلى ما يقارب الألف معجزة. كما أحصى كثيرا منه ابن كثير في كتابه: (شمائل الرسول)، وتحدث عنها ابن تيمية في كتابه: (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح).

غير أن الحقيقة العلمية هي من خلق الله، والكتاب والسنة مصدرهما الله سبحانه، وما يصدر عن الله، سواء وحيا أم خلقا وإيجادا، لا يمكن أن يتناقض؛ لأنك تتحدث عن الله تعالى الذي هو صاحب الكمال المطلق، والعلم الشامل لجميع الكليات والجزئيات، فهو منزه سبحانه عن التناقض في خلقه ووحيه، فهما من مشكاة واحدة، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِى تَقُولُ ۖ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النِّسَاء: ٨١].

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٣/١.

(٢) لمزيد من التفصيل، يراجع: السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات: عبد الكريم جراد: ٩٢/٨٤.

فكل ما نظنه تعارضا في الظاهر بين الحقيقة العلمية والحديث النبوي، فهو ظن خاطئ، فلا بد من التأمل في هذه المعارضة الظاهرية من منظور اتحاد العقل والشرع، ليكتشف أن ثمة مغالطة أدت إلى ظن هذه المعارضة الظاهرية، وإلا فحقيقة الأمر هي التوافق والاتحاد، كما يقول الراغب الأصفهاني عن العقل والشرع: «هما متعاضدان؛ بل متحدان».[1] والحقيقة العلمية تكون وسيلة مساعدة لاكتشاف العلة الإسنادية، ولولا الوقوف على هذه الوسيلة، لكان الناقد قد أخذ بالصحة الظاهرية، دون التعمق في العلل الخفية.

قال ابن أبي حاتم الرازي: «يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة».[2]

وقال ابن الجوزي أيضا: «ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات، فأخبروا أن الجمل دخل في سم الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع ، فلا تتكلف في اعتباره».[3] ونحوه قول العراقي: «ومما يستدل به على وضع الحديث: مخالفةُ الواقع» [4].

ومن أمثلة ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «**مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا فَعَطَسَ عِنْدَهُ، فَهُوَ حَقٌّ**»، رواه أبو يعلى في المسند[5] بإسناد حسّنه بعض العلماء، كالنووي في الأذكار،[6] والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.[7] غير أن بعض المحدثين المتأخرين قالوا فيه: «هذا حديث باطل؛ ولو كان إسناده كالشمس».[8]

وقال ابن القيم: «هذا –وإن صحح بعض الناس سنده– فالحس يشهد بوضعه؛ لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ، لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق».[9] فتأمل استدلال ابن القيم

(١) تفصيل النشأتين: ٧٤.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: ٣٥١/١.
(٣) الموضوعات لابن الجوزي: ١٠٦/١.
(٤) نقله ابن حجر في القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد لابن حجر: ٩.
(٥) مسند أبي يعلى: ٢٣٤/١١.
(٦) الأذكار للنووي: ٢٧٥.
(٧) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي: ١٨٣.
(٨) نقله الزركشي في اللآلئ المنثورة: ٢١١.
(٩) المنار المنيف: ٣٨.

بمخالفة الحديث للحس والواقع على بطلان الحديث، على أن إسناد هذا الحديث ليس صحيحا ولا حسنا؛ بل هو ضعيف جدا. ولذلك قال ابن أبي حاتم: «هذا حديث كذب».[1]

وقرر الشافعي أن الحديث الذي تكتشف ضعف نسبته إلى النبي ﷺ، لا يكاد يتفق إلا في القليل النادر من الأحاديث. فقال: «ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المُخبِر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه، بأن يُحَدِّث المحدّث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أَثبت وأكثر دلالات بالصدق منه».[2]

فدعوى معارضة الأحاديث الصحيحة للعلم مستحيلة. ولكن قد تتعارض السنة الصحيحة مع النظريات التي لم تصل لحد الحقائق العلمية. وعليه، فلا يجوز ردّ الأحاديث الصحيحة، بدعوى معارضتها العلم؛ لأن الواقع ليس كذلك، بل لا زال العلم يشهد للقرآن والسنة بالصحة.

قال ابن تيمية: «ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح». وقال: «...وجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه، إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة».[3] وقال ابن الجوزي: «كل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره».[4]

وإذا ثبتت الحقيقة العلمية، وكان إسناد الحديث صحيحا؛ فلا بد من حمل الحديث على معنى لا يخالف الحقيقة العلمية، ولو بنوع من التأويل، بشرط أن تكون اللغة تسمح بذلك الوجه من التأويل، وذلك بغية حل التعارض الظاهري بين العلم أو الواقع من جهة، والحديث الصحيح من جهة أخرى. ومن سلك هذا السبيل، فقد أصاب وأنصف، ولا يجوز أن يتعرض له بالتكفير أو التبديع.

محصول الكلام، إن هذه الشُّبه المثارة للطعن في مصدرية السُّنة، لم تستطع الصمود أمام جهود المحدّثين، لتبقى السنة روح القرآن، ومفاتيح فهمه والعمل به. وهي أصل عظيم من أصول الدين، بل هي شطر الإيمان. والاقتصار على القرآن رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة، منخلعين عن الجماعة.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم الرازي: ٣١١/٦.

(٢) الرسالة للشافعي: ٣٩٩.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٤٧/١.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي: ١٠٦/١.

تم بحمد الله ما تعلّق به الغرض من تحرير مسائل هذا الباب. والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أدب الاملاء والاستملاء للسمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- الأذكار للنووي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٤م.
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، جمعية المعارف المصرية، القاهرة، ١٢٨٦هـ.
- ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، مصر.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة للمعلمي، المطبعة السلفية ومكتبتها-عالم الكتب، بيروت، طبعة ١٩٨٦م.
- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين للراغب الأصفهانى، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة ١٩٨٣م.
- تقييد العلم للخطيب البغدادي، إحياء السنة النبوية، بيروت.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني، تحقيق: صلاح بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٢٧هـ.
- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي العمران،

دار عطاءات العلم، الرياض، ط٢، ٢٠١٩م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٩٩٤م.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٩٥٢م.
- دراسات في الحديث النبوي تاريخ تدوينه: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٩٨٠م.
- درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط٢، ١٩٩١م.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، تحقيق: محمد الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الرد على من ينكر حجية السنة: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة السنة، ط١، ١٩٨٩م.
- الرسالة للشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاد، مصر، ط١، ١٩٣٨م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، دار ابن حزم بيروت، ط٣، ٢٠١٩م.
- السّبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات: عبد الكريم جراد، مكتبة دار البيان، دمشق ط٢، ٢٠١٨م.
- سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنـاؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، طبعة ٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- صحيح مسلم، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ٢٠٠٦م.
- الطبقات الكبير لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

- العلل لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: سعد الحميد، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ٢٠٠٦م.

- علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م.

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: شرف الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

- فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد عبد الباقي، إخراجه وتصحيح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط١، ١٣٩٠هـ.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م.

- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد لابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ.

- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٣٧م.

- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) للزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، تحقيق: محمد محب الدين، دار الذخائر، ط١، ٢٠١٦م.

- مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.

- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م.

- معالم السنن للخَطّابي، تصحيح: محمد الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٩٣٢م.

- معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، طبعة ١٩٨٦م.

- معرفة علوم الحديث للحاكم، اعتنى بنشره وتصحيحه: السيد معظم حسين، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٩٣٧م.

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية، تحقيق: يحيى الشمالي، دار

عطاءات العلم، الرياض، ط٤، ٢٠١٩م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- الموافقات للشاطبي، تحقيق: منصور آل سلمان، دار عفان، السعودية، ط١، ١٩٩٧.
- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٩٦٦م.
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار للشوكاني، تحققي: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ.

Index of sources and references:

- The Holy Quran.

- The Etiquette of Dictation and Dictation by Al-Sam›ani, edited by: Max Weisweiler, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1981.

- Al-Adhkar by Al-Nawawi, edited by: Abdul Qader Al-Arnaout, Dar Al-Fikr, Beirut, 1994 edition.

- Guidance of the Scholars to the Realization of the Truth from the Science of Usul by Al-Shawkani, edited by: Ahmed Azou Enaya, Dar Al-Kotob Al-Arabi, 1st edition, 1999.

- The Lion of the Jungle in Knowing the Companions by Ibn Al-Athir, Egyptian Knowledge Society, Cairo, 1286 AH.

- Al-Suyuti›s Alfiyyah in the Science of Hadith, edited by: Ahmed Shaker, Scientific Library, Egypt.

- Al-Anwar Al-Kashifah for the Errors, Misguidance and Risks in the Book (Lights on the Sunnah) by Al-Mu›alimi, Al-Salafiyah Press and Library - Alam Al-Kutub, Beirut, 1986 edition.

- Al-Ba›ith Al-Hatheeth ila Ikhtisar Ulum Al-Hadith by Ibn Kathir, edited by: Ahmed Shaker, Scientific Books House, Beirut, 2nd edition.

- Tadrib Al-Rawi in Explaining Taqrib Al-Nawawi by Al-Suyuti, edited by: Nazar Muhammad Al-Faryabi, Dar Taybah, Riyadh.

- Tadhkirat al-Huffaz by al-Dhahabi, annotated by: Zakaria Umayrat, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1998.

- Tafsil al-Nashatayn wa Tahsil al-Sa›adatayn by al-Raghib al-Isfahani, Dar Maktabat al-Hayat, Beirut, 1983 edition.

- Taqeed al-Ilm by al-Khatib al-Baghdadi, Ihya› al-Sunnah al-Nabawiyyah, Beirut.

- Tawdih al-Afkar li-Ma›ani Tanqih al-Anzar by al-San›ani, edited by: Salah bin Uwaida, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1997.

- Tahdhib al-Tahdhib by Ibn Hajar, Encyclopedia of the Nizamiyya Press, Hyderabad Deccan, India, 1st ed., 1327 AH.

- Tahdhib Sunan Abi Dawood wa Idahlahu wa Mushakilatuhu by Ibn Qayyim al-Jawziyya, edited by: Ali al-Omran, Dar Ataaat al-Ilm, Riyadh, 2nd ed., 2019 AD.

- Al-Jami› li Ahkam al-Quran by al-Qurtubi, edited by: Ahmad al-Bardouni, Dar al-Kutub al-Masryia, Cairo, 2nd ed., 1964 AD.

- Jami› Bayan al-Ilm wa Fadluhu by Ibn Abd al-Barr, edited by: Abu al-Ashbal al-Zuhairi, Dar Ibn al-Jawzi, Saudi Arabia, 1st ed., 1994 AD.

- Al-Ilal by Ibn Abi Hatim Al-Razi, edited by: Saad Al-Hamid, Al-Juraisy Foundation, Riyadh, 1st edition, 2006.

- Hadith Sciences and Terminology: Subhi Al-Saleh, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 5th edition, 1984.

- Awn Al-Ma›bud, Explanation of Sunan Abi Dawood, with Ibn Al-Qayyim›s Commentary: Sharaf Al-Haqq Al-Azimabadi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2nd edition, 1415 AH.

- Fath Al-Bari with Explanation of Al-Bukhari by Ibn Hajar Al-Asqalani, digitized by: Muhammad Abdul-Baqi, edited and corrected by: Muhibb Al-Din Al-Khatib, Al-Salafiyah Library, Egypt, 1st edition, 1390 AH.

- Fath Al-Mughith bi Sharh Al-Alfiyyah Al-Hadith by Al-Iraqi by Al-Sakhawi, edited by: Ali Hussein Ali, Sunnah Library, Egypt, 1st ed., 2003.

- Al-Qawl Al-Musaddad fi Al-Dhib ʿan Al-Musnad by Imam Ahmad by Ibn Hajar Al-Asqalani, Ibn Taymiyyah Library, Cairo, 1st ed., 1401 AH.

- Al-Kawakib Al-Durari fi Sharh Sahih Al-Bukhari, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 1st ed., 1937.

- Al-Laʾali Al-Manthura fi Al-Ahadith Al-Mashhurah known as (Al-Tadhkira fi Al-Ahadith Al-Mashhurah) by Al-Zarkashi, edited by: Mustafa Abdul Qader Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1986.

- Al-Muhaddith Al-Fasil Bayna Al-Rawi Wa Al-Wa'i by Al-Ramharmuzi, edited by: Muhammad Muhibb Al-Din, Dar Al-Dhakha'ir, 1st ed., 2016.

- Musnad Abi Ya'la, edited by: Hussein Salim Asad, Dar Al-Ma'mun for Heritage, Damascus, 1st ed., 1984.

- Musnad Al-Bazzar published under the name Al-Bahr Al-Zakhar, edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, Library of Sciences and Wisdom, Medina, 1st ed., 2009.

- Ma'alim Al-Sunan by Al-Khattabi, edited by: Muhammad Al-Tabbakh, Scientific Press, Aleppo, 1st ed., 1932.

- Knowledge of the types of Hadith sciences, known as the Introduction of Ibn al-Salah, edited by: Nour al-Din Atar, Dar al-Fikr al-Mu›asir, Beirut, 1986 edition.

- Knowledge of the Sciences of Hadith by al-Hakim, edited and corrected by: Sayyid Mu›azzam Hussain, The Ottoman Encyclopedia Society in Hyderabad Deccan, India, 1st edition, 1937.

- Al-Manar al-Munif fi al-Sahih wa al-Da›if by Ibn Qayyim al-Jawziyya, edited by: Yahya al-Thamali, Dar Ataa›at al-Ilm, Riyadh, 4th edition, 2019.

- Al-Minhaaj Sharh Sahih Muslim by Al-Nawawi, Dar Ihya› Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 2nd ed., 1392 AH.

- Al-Muwafaqat by Al-Shatibi, edited by: Mansour Al-Salman, Dar Affan, Saudi Arabia, 1st ed., 1997.

- Al-Mawdoo›at by Ibn Al-Jawzi, edited by: Abdul Rahman Othman, Al-Salafiyya Library in Medina, 1st ed., 1966 AD.

- Nail Al-Awtar min Asrar Muntaqa Al-Akhbar by Al-Shawkani, edited by: Muhammad Subhi Hallaq, Dar Ibn Al-Jawzi, Saudi Arabia, 1st ed., 1427 AH.